

ليس من شك في أن الحكومات التي تعاقبت بعد الثورة قد فشلت جميعها في تحقيق أهدافها، فما زال المصريون يترقبون حصاد ثورتهم، وما زالت الروتينية المعقدة هي الحائل بين الإنسان وكرامته، فلم تقض حكومات ما بعد الثورة ولم تحدد من إجراءاتها المجحفة، بل زادت حدتها بدعوى مقاومة الفساد وعدم مخالفة اللوائح والقوانين، متناسين أن الظلم نفسه كامن في تلك الإجراءات المهينة وأن التمسك بها جريمة في حق الشعب.. ناهيك عن الطواير أمام المخابز وأنابيب البوتاجاز والتي لا تزال تذكر الشعب بخيبة أمله في الثورة ورئيسه المنتخب، وأن الوصول للعدالة الاجتماعية المنشودة لا يزال محفوفًا بالمخاطر، وعلى الشعب أن يستمر في ثورته!! ورغم كل هذه المعاناة الملقاة على عاتق النظام والشعب، إلا أن الجميع لم يتلمس الإجابة على سؤال: الغلط فين؟ وإذا كان ثمة إجابة على السؤال، فغالبًا ما يتم إرجاعها إلى المؤامرة. سواء أكانت مؤامرة من الخارج لتفكيك مفاصل الوطن، أو من الداخل للتمكين من السلطة. فعندما لم يجد الشعب لثورته نتاجًا ملموسًا على الأرض، ثار على المجلس العسكري، متهمًا إياه بخيانة الثورة والموالة لنظام مبارك والرغبة في الاستمرار بالسلطة وطالبه الشعب بالرحيل. وكأن في رحيلهم ينضوي الحل. وفي مخرجهم من السلطة بوابة الأمل إلى الحياة المدنية الكريمة، التي تُعنوانها الديمقراطية، وتكون العدالة والمواطنة

وحقوق الإنسان شعارات أساسية فيها. وخرج العسكر وجاء الإخوان بالصناديق، وما لبث أن ثار الشعب عليهم وطالبهم بالرحيل، فما زالت الغيوم تعربد في السماء، والاثام بالتآمر والخيانة هو أسهل التهم التي يمكن إصاقها بأي نظام نرغب في خلعه، وكأن جميع الأنظمة خائنة. وليس بيننا نظام رشيد!! ورغم أن الجميع يرى في إسقاط النظام حلاً للخروج من هذه الانقسامية الشديدة، التي تعمقت في النسيج المصري، بيد أنني أعترض؛ فالحل ليس في رحيل النظام بل في مسانده في الإصلاح، وتقويمه حالة انحرافه عن المسار. وليس الحل في إسقاط حكومة والإتيان بأخرى، فالحل أن يجتمع علماء الأمة ومفكروها الشرفاء الذين لا ينتمون لأي حزب أو جماعة أو تيار سياسي لوضع خطة استراتيجية لإنقاذ مصر، فلا جدوى لتغيير حكومة دون وجود خطة عمل مدروسة يضعها أهل الخبرة والرأي، ويلتزم بتنفيذها التكنوقراط. فمشكلتنا الأساسية أنه حينما ذهبنا لإسقاط نظام مبارك لم يكن لدينا النظام البديل، ولم نتفق بعد على ملامحه ومعالم الطريق إليه!! وفي خضم هذه المشكلات، لم يفكر أهل الرأي في تكوين جبهة تخطيط للخلاص من الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي المأزوم، بل شكل هؤلاء من أنفسهم جبهة للصياح في الميادين والخطب على منابر الإعلام، مستهدفين فقط كرسي الرئيس، ففيه تكمن المشكلة ويكمن الحل!! وهذا لا يعفي النظام من المسؤولية، فقد انشغل عن أهداف الثورة بتمكين جماعته من السلطة. وفي حين يقيس جماعة الإخوان نجاح الثورة بالإتيان برئيس منتخب ووضع دستور جديد للبلاد، يقيس الثوار فشل الثورة بعجزها عن تحقيق أهدافها الأربعة. فالمصريون لا يهتمون بكون الرئيس نزيهاً أو شريفاً أو مصلياً، بقدر ما يهتمون بقدرته على تحقيق العدل وكفالة الأمن والحرية وصيانة الكرامة الإنسانية، ولا يفهمون في الدساتير ولا فنون صياغتها، بل يفهمون أكثر في حصاد تطبيق الدساتير وانعكاساتها على تحسين

معيشتهم وصون كرامتهم. والحل يتمثل في الاتفاق حول المعايير العامة للنجاح والتي تنطلق من أهداف الثورة الأربعة، وذلك لن يتم إلا بتمكن جبهة العلماء من وضع خطة استراتيجية لإنقاذ مصر تنطلق من أهداف الثورة وتعتمد على مواردنا المتاحة، على أن يضمن الرئيس تشكيل حكومة تكنوقراط جديدة، تمتلك الخبرة والكفاءة وليست الفهلوة في تنفيذ الخطة والالتزام بأهدافها وجدولها الزمني، مع وضع مؤشرات مبدئية للنجاح والسير في الطريق الصحيح ويكون الشارع هو المقيّم الرئيسي للنتائج. وبعد وضع الخطة تتحول هذه الجبهة إلى جبهة رقابية ذات سيادة، تظل دائماً خارج الميادين، وبعيداً عن السياسة، تبحث بعين الخبراء وحكمة العقلاء عن مواطن الخلل ومكامن الضعف، وتجيّب عن سؤال.. الغلط فين؟

□ □ □ □